



ءان بلا ؤفي حص ة عطاق مل اب ص اخلا عون ت لا ى لع

البناء على التنوع الخاص بالمقاطعة هو أول سياسة متعددة الثقافات خاصة بالمقاطعة الشمالية للمهاجرين وسكان المقاطعة الأصليين. تتبع هذه السياسة استشارات مكثفة والتي تشمل على أوراق المناقشة واستمارات الاحصاء والاجتماعات العامة وورش العمل والاجتماعات مع مجموعات المجتمع والقادة.

فالناس عبر المقاطعة تُقدر تاريخنا الغني بالتنوع اللغوي والثقافي. وقد اثنى هذا التنوع مجتمعنا اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وسياسياً.

التزام الحكومة نحو التعدد الثقافي

إن رؤية حكومة المقاطعة الشمالية هي لمجتمع قوي وواثق. أن تنوعنا اللغوي والثقافي هو مفتاح رئيسي لتحقيق هذه الرؤية.

فهي تدور حول الحصول على مجتمع شامل حيث يحصل كل سكان المقاطعة على فرص متساوية ومسؤوليات مساوية للمساهمة في حياة المقاطعة. وهذا يعني معاملة الناس باحترام وكرامة وبدون تمييز.

وتؤكد الحكومة على إلتزامها نحو التعدد الثقافي - مجتمع متعدد الثقافات والذي يُقدر التنوع ويشجع التماسك والتناغم ومشاركة كل فرد في ثقافة الفرد الآخر.

المبادئ

تؤسس سياسة البناء على التنوع الخاص بالمقاطعة المبادئ التي سنقودالي تطوير السياسات والبرامج التي ستقوي التنوع الخاص بالمقاطعة.

المبدء الأول: تقدير التنوع

تُقدر الموارد والمهارات اللغوية والثقافية الخاصة بسكان المقاطعة على إنها أصول اجتماعية واقتصادية، وتتميز بالفوائد البارزة التي يجلبها التنوع للمقاطعة ككل.

المبدء الثاني: إمكانية الوصول العادلة

لدى كل سكان المقاطعة بصرف النظر عن خلفيتهم الثقافية الحق والمساواة في الوصول إلى خدمات الحكومة وبرامجها مع مراعاة الاحتياجات المختلفة التي تنشئ من التنوع اللغوي والثقافي لسكان المقاطعة.

المبدء الثالث: تشجيع المشاركة

لدى كل سكان المقاطعة الحقوق والمسؤوليات والفرص المماثلة للمشاركة الكاملة في تطوير المقاطعة

المبدء الرابع: الاحترام المتبادل

تُحترم الثقافات واللغات المعتقدات الروحية الخاصة بسكان المقاطعة ضمن الإطار الرئيسي لقوانين أستراليا وقوانين المقاطعة الشمالية ومؤسساتنا الشرعية والسياسية والاجتماعية.



وضع السياسة موضع التنفيذ

إن سياسة البناء على التنوع الخاص بالمقاطعة هي وثيقة حية يمكنها أن تعكس الاحتياجات المتغيرة والأولويات والتحديات. وتتضمن السياسة عدد من التقنيات لوضعها موضع التنفيذ:

ارتباط المجتمع:

سوف تتفد وكالات الحكومة ممارسات أفضل لارتباطات المجتمع. وهذا يعني البحث عن طرق أفضل مع الأفراد والمنظمات والمساهمين الذين يمثلون المهاجرين وسكان المقاطعة الأصليين. ومن الأشياء التي لها أهمية خاصة هي احتياجات الناس الذين من خلفيات ثقافية متنوعة في اللغة والثقافة أو هؤلاء الغير مرتبطين بشبكات دعم متواجدة حالياً.

تقديم التقارير

سوف تقدم وكالات الحكومة كل عام تقرير عن المبادرات التي تظهر سير مصاد للمبادئ. سيتم استخدام المعلومات في تأليف تقرير يطرح للشعب. سيتضمن هذا التقرير التحديثات الخاصة بالوكالات ونظرة عبر الإنجازات الرئيسية والنتائج والقضايا المطروحة التي تؤثر على المهاجرين وسكان المقاطعة.

مجموعات استشارية

سيستمر تمويل المجموعات الاستشارية الرئيسية. وسيتم بالإضافة إلى ذلك تأسيس مجموعة الموظفين ذي المكانة العالية. وسوف تتأكد المجموعة من وجود إدارة أفضل عبر حكومة ذات قضايا متنوعة، وستساعد المجموعة في تحسين الوعي بالقضايا التي تنشأ والتي تؤثر على المهاجرين والمجموعات العرقية.

المراجعة

سيتم مراجعة السياسة عند عام 2009 للتأكد من استمرار السياسة في عكس التفكير الجاري وتوقعات المجتمع. يسمح هذا الإطار الزمني للقضايا التي تنشأ من مناظرة الولاية أن يكون متضمناً في العملية.

بيانات فرص العمل المتساوية EEO

إن حكومة المقاطعة الشمالية هي أكبر صاحب عمل فردي في الأقليم، عند وضع معايير في إدارة المسائل المتنوعة، سيتم اتخاذ خطوات لتطوير منهج "الممارسة الأفضل" لتحسين جمع بيانات موظفي "فرص العمل المتساوية". وسيتم نشر لمحة عن موظفين حكومة المقاطعة الشمالية سنوياً.

تفاصيل إضافية

يمكن الحصول على المزيد من المعلومات عن سياسة البناء على التنوع الخاص بالمقاطعة من مكتب شؤون الجنسيات المتعددة OMA بعد OMA جزء رئيسي من قسم ارتباطات المجتمع داخل إدارة الوزير الرئيسي. وهذا يعني أن القضايا التي تؤثر على المهاجرين وسكان المقاطعة هي مركزية لأنشطة الارتباط المجتمعي الخاص بالحكومة وعمليات تطوير السياسة.
رقم التليفون: 08 8999 7332